

ومنه من اثبت وجوب وجوده فلا يحتاج الى بيان القديم والبقا المتضمن وجوب وجوده لهما ولما كان التفصيل اقرب الى الفهم سلكته والى المطابق لكلامه اولا حيث اخذ الوجود مفعيلا بالوجوب ان يبرهن هنا على وجوب وجوده ووجوب صنيعة قصده التقريب على المبتدي فحدوث العالم علم ان تعريفه بقرير البرهان على وجود الله تعالى ان تقول العالم حادث وكل حادث لابد له من محدث من محدث ينتج العالم حادث ولا بد له من محدث والمهم رحمه الله تعالى حد في المقدّمين مما استقنا به دليلهما فاستأراي دليل الصغرى بقوله ودليل حدوث العالم والى دليل الكبرى بقوله لانه لو لم يكن له محدث وقد مر على دليل الصغرى لفظه الكلام فيه وقول من قال ان المقدّم سنة الصغرى ليست محدوفة وانما قوله محدوث العالم فثلا هو من باب اضافة الصفة الى الموصوف لا يخفى ما فيه نعم هو مستلزم لها وان الذي انتجه الدليل كون العالم له محدث فقط وهو مطلوبه مما هو مرجع لفظه مع احتمال كونه منفصلا عن

العالم

العالم او متصلا ومع احتمال كونه فاعلا بالتعليل او بالطبع او بالاختيار لان لذلك وليلا اخر يرجع اليه من كلامهم لانه لو لم يكن له محدث اي فاعل وقوله بل حدث بنفسه اخبر من المنقول عنه ونقير بذلك ان تقول لو لم يكن للعالم محدث لزم ترجيح احد الامرين المتساويين بلا مرجح والملازم باطراف الملازم مثله واذا ابطال لم يكن له محدث صدق تقيضه وهو ان له محدثا وهو المطلوب لزم ان يكون احد الامرين المتساويين ممتنا وبالصاحب را حيا عليه بلا سبب وهو محال طافيه من اجتماع الصديين وهما المساواة والرجحان ونظير ذلك مبين ان اعترضت كفتاه ودرجحت احدهما لا لسبب تتبعه قوله لزم ان يكون احد الامرين المتساويين مساويا لللازم وحقيقة هو الرجحان واما المساواة فن صفة لنفسه ودليل حدوث العالم اي اجراه كما سبب في تقريره هذا الدليل ان تقول اجراه العالم ملازمه للاعراض الحادثة وكل من لازم الاعراض الحادثة فهو حادث